

صحافيو سوزجو التركية في السجن لرفضها طاعة الرئيس

الإدانة الحقة الأحدث في استهداف الصحافيين الأتراك المعارضين



قالت صحيفة سوزجو التركية إن محكمة أصدرت أحكاما الجمعة بالسجن على 7 صحافيين وموظفين آخرين في الصحيفة المعارضة بتهمة مساعدة شبكة تقول أنقرة إنها العقل المدبر وراء محاولة انقلاب عام 2016.

وقررت محكمة في إسطنبول التركية الجمعة بسجن سبعة صحافيين من صحيفة معارضة اتهموا بالارتباط بمجموعة تحمّلها الحكومة مسؤولية محاولة الانقلاب عام 2016. وقررت محكمة في إسطنبول سجن الصحافيين من صحيفة "سوزجو" بينهم الكاتبان البارزان أمين كولاسان ونجاتي دوجرو، والمحرفان مصطفى جيتين ومتين يلماظ الذين "أدينوا بمساعدة حركة الداعية الإسلامي فتح الله غولن" وحكم على كل منهم بالسجن لأكثر من ثلاث سنوات.

وقضت المحكمة بتبرئة مصورة الفيديو الصحافية مديحة اولجون، وأرجأت الحكم على مالك الصحيفة براق اقباي، الذي يحاكم غيابيا. وتمثل هذه الإدانة الحقة الأحدث من الأحكام القضائية التي تستهدف الصحافيين المعارضين للرئيس التركي رجب طيب أردوغان وسياساته. ويقول حزب الشعب الجمهوري المعارض في تركيا إن الصحيفة اليومية أصبحت مستهدفة عقب رفضها أن تتحول إلى ناطق بلسان الحكومة.

وعادة ما تتخذ صحيفة سوزجو القومية مواقف معارضة بشدة للحكومة بينما ينظر إليها البعض، حتى من الليبراليين الأتراك المعارضين للرئيس رجب طيب أردوغان، بعين الريبة.

وهي ثاني صحيفة معارضة يتم استهدافها بعد جمهوريت.

ووصفت الصحيفة، وهي من أمدة المؤسسة العلمانية في تركيا منذ زمن طويل، الحكم بأنه وصمة في تاريخ الصحافة الحرة، مشيرة إلى أن كل ما كان يقوم به المدانسون هو أداء عملهم كصحافيين.

وقالت إن المتهمين الثمانية الذين مثلوا أمام المحكمة في الجلسة النهائية طلبوا بالبراءة.

ونقلت الصحيفة عن غولاسان قوله أمام المحكمة "هذه قضية فارغة. لا دليل أو شهود ضدنا".

وحكمت المحكمة كذلك بسجن المحاسب الذي يعمل في الصحيفة مدة عامين وشهر.

وأكدت أنه سيتم التعامل بشكل منفصل مع مالكة بورك اقباي الذي صدرت مذكرة اعتقال بحقه العام 2017 ولا يزال خارج البلاد.

وقال المحامي أولغن إن المحكمة العليا ستقرر إذا كانت ستؤيد هذه الأحكام،

من ينفذ الصحافيين الأتراك

منذ محاولة الانقلاب ولكنه عاجز عن نظرها بشكل ملائم لأن ثلث القضاة كانوا من بين من تم إعفاؤهم من الخدمة بسبب الاشتباه بصلتهم بمحاولة الانقلاب. وتحتل تركيا المرتبة 157 بين 180 دولة في مؤشر منظمة "مراسلون بلا حدود" لحرية الصحافة. وتراجعت تركيا 55 مرتبة في مؤشر حرية الصحافة لمنظمة صحافيون بلا حدود، خلال 10 سنوات.

بالإرهاب، وفي كثير من القضايا دون اتهام رسمي". وأضاف التقرير أن الصحافيين يُسجنون "نتيجة لحملة مطولة وذات دوافع سياسة ضد الإعلام"، مشيرا إلى أن تركيا هي "أكثر دولة سجنا للصحافيين (في العالم) بلا منازع" على مدى نحو عشر سنوات. وقال المعهد إن عددا كبيرا من القضايا معروض على القضاء التركي

مئات الصحافيين محاكمات لتهم معظمها مرتبب بالإرهاب، مشيرا إلى أن عدد الصحافيين المسجونين انخفض بعد أن كان تجاوز الـ160 مسجوناً. وقال المعهد في تقريره "وراء هذه الأرقام تكمن قصة الانتهاكات الجسيمة للحقوق الأساسية ويحتجز عشرات الصحافيين لشهور وأحيانا لسنوات قيد المحاكمة في أخطر التهمة ذات الصلة

وقال المعهد الدولي للصحافة في نوفمبر الماضي إن عددا قياسيا عالميا من الصحافيين تجاوز المئة والعشرين ما زال مسجوناً في تركيا، كما أن وضع الإعلام في هذا البلد لم يتحسن منذ إنهاء حالة الطوارئ العام الماضي بعد استمرارها عامين. وذكر المعهد الدولي للصحافة في تقرير أنه منذ محاولة الانقلاب واجه

مضيفاً أن الصحافيين خارج السجن حالياً. وأضاف "لا توجد أي إجراءات في الوقت الحالي تحد من حريتهم". وتهتم السلطات التركية حركة الداعية الإسلامي فتح الله غولن المقيم في الولايات المتحدة بالوقوف وراء محاولة انقلاب يوليو 2016. لكن غولن ينفي التهم بشدة.

ويقول مراقبون إن الحملة الأمنية التي أعقبت الانقلاب الفاشل تتجاوز المخططين المقترضين وتطال سياسيين معارضين فضلا عن عشرات الصحافيين. وتشن أنقرة حملة قمع على من يشبهه بانهم أتباع غولن، ولا تزال العمليات التي تستهدف الشبكة تجري على نحو منتظم. وخلال السنوات الثلاث المنقضية منذ محاولة الانقلاب، أودع أكثر من 77 ألف شخص السجن في انتظار المحاكمة، وأقيل حوالي 150 ألفاً من المدنيين والعسكريين وغيرهم من وظائفهم.

ولا يزال عدد الصحافيين المعتقلين في تركيا هو الأعلى عالميا، بحسب المعهد الدولي للصحافة.

محكمة دستورية تركية: حجب ويكيبيديا غير قانوني

مراقبة الاتصالات إلى قانون يسمح لها بحظر الوصول إلى المواقع التي تعتبر بذئمة أو تمثل تهديدا للأمن القومي.

وقال أكديز إن المحكمة بحاجة إلى إرسال بيان مكتوب لهيئة مراقبة الاتصالات التركية لرفع الحجب. وأضاف أن أحكاما مماثلة في الماضي نفذت في غضون 24 ساعة.

"إحدى المشكلات المحزنة تتمثل في أننا عبرنا في كل منصة منذ اليوم الأول عن أن عملية حجب ويكيبيديا برمتها كانت غير قانونية".

وقال يمان أكديز، المحامي الذي تقدم بطلب إلى المحكمة كمستخدم، إن الحكم صدر بأغلبية 10 إلى ستة أعضاء في المحكمة. وحجبت تركيا ويكيبيديا في أبريل 2017 عندما أشارت هيئة

إرهابية. وقالت المحكمة على موقعها على الإنترنت إنها قضت بأن "حرية التعبير بموجب المادة 26 من الدستور قد انتهكت".

وكانت مؤسسة ويكيبيديا وهي منظمة غير ربحية تشرف على ويكيبيديا، تقدمت بطلب إلى أعلى محكمة في تركيا منذ 2017 بسبب موضوعات اتهمت تركيا بأن لها صلات بمنظمات

أنقرة - قضت المحكمة الدستورية في تركيا الخميس بأن حجب موقع موسوعة ويكيبيديا على الإنترنت داخل البلاد منذ أكثر من عامين يمثل انتهاكا لحرية التعبير.

ويفتح الحكم الطريق أمام إلغاء حجب الموقع الإلكتروني المفروض منذ 2017 بسبب موضوعات اتهمت تركيا بأن لها صلات بمنظمات

سنة أخرى غير عادلة بحق الصحافة

فكرة البيانات الحكومية التي يفضلها المسؤولون على المؤتمرات المباشرة، لا تقول أكثر مما تريده تلك الحكومات، والصحافة ليست ساعي بريد لنقل تلك البيانات.

سبق وأن طالب كارل بيرنستاين الصحافي والكاتب الأميركي الذي ساهم في كشف تداعيات فضيحة "ووترغيت"، بضرورة مقاومة خطر وقوع الديمقراطية فريسة للاستبداد والديماغوجيا وحتى الإجراء من قبل القادة المنتخبين والمسؤولين الحكوميين. لأنه حتى الديمقراطيات الكبرى ليست حارسة أمينا للحقيقة التي يشهدها الناس. وهو نفس السبب الذي دفع الكتابة البريطانية سوزان مور إلى مواجهة "كيس الأكاذيب" السياسي، بتخلي الصحافيين عن "فكرة التردد" فالعالم يخوض حربا ذاتية بشأن المعلومات، والصحافيون ليسوا خارج هذه الحرب لأن الحقائق موجودة وفي الوقت نفسه يسقط الناس في الأكاذيب.

صحيح أن الزمن ليس عادلا بحقها، لكن الصحافة الحرة يجب عليها أن تفعل ما في وسعها للحفاظ على احترام الحقائق والأحكام المتوازنة.

لتقصي الحقائق! لكن تلك الحكومات تفعل في الوقت نفسه ما بوسعها لاستجواب خصومها.

يصف الآن روسبريدجر رئيس معهد رويترز للصحافة، العصر الرقمي بعصر البساطة وليس التعقيد، لذلك تفعل وسائل إعلام حكومية لتضخيم كلام السياسيين بدلا من التشكيك به، فمثل هذه الصحافة أشبه بمن يقوم بتعليق ملصقات جاهزة وليس ممارسة عمل صحافي ينتظره الناس.

علينا أن نتذكر هنا سلطة الحكومات غير العادية على الصحافيين، بالإمكان ذكر العراق ومصر والسعودية... ويسهل على القارئ إكمال قائمة البلدان الأخرى. يدافع روسبريدجر عن الجهر الحقيقي للصحافة الجيدة أمام القمع الحكومي ويطلبها بالحفاظ على المؤتمرات الصحافية ولو بعدها الأذن كي لا يتهرب المسؤولون من الأسئلة المنتظرة، كما ينبغي أن يختفي "الزملاء الصحافيين" الذين يظهرون في المؤتمرات الصحافية كديكور حكومي. يحدث ذلك عندما يوجد الصحافي الجيد في الموقع المطلوب، عندها لا ينتظر الناس ما يقول صحافي الديكور الحكومي.

مكانتها في العالم. بينما يتصاعد الجدل المتشائم بشأن الإعلام والسياسة والديمقراطية، هناك تردد أكثر من أي وقت مضى بشأن تعريف الصحافة، ولماذا هي مهمة.

وفي عصر الفوضى المعلوماتية، بإمكان الحكومات ممارسة التضليل بقدر كاف ومحاصرة المعلومات وتجنب المقابلات الصعبة التي تبحث عنها الصحافة المخلصه لجوهرها، وطرد الصحافيين المعارضين في فعل لا تعده ظالما، كما يمكن للحكومات أن تختار موقعا إلكترونيا يحترف التزييف

يعمل الصحافيون الحقيقيون ببسالة من أجل محاسبة الحكومات، والزمن كفيل بإعادة الكفة إليهم للمحافظة على جوهر الحقيقة وحرية تداول المعلومات بين الناس

وهذا الكلام يفسر لنا لماذا لم نجد معادلا عربيا للإحصائية التي قدمتها واشنطن بوست بشأن الأكاذيب والإدعاءات الملهلة التي ارتكبتها الرئيس الأميركي دونالد ترامب، في أول ألف يوم من وصوله إلى البيت الأبيض. لقد قدمت لنا الصحيفة الأميركية 133535 ادعاء كاذبا أو مضللا بعدما راقبت عن كثب تصريحات الرئيس الأميركي وهو يعمل متعمدا على لي عنق الحقيقة، ودعونا نتساءل معا من الذي فعلنا في "صحافتنا العربية الرسمية" حيال الإخفاق الحكومي واستمرار السياسيين في دفع ضريبة الكلام المجرد!

لا يبدو أننا في موضع إعلامي متقدم عندما يتعلق الأمر بالخطوط غير الواضحة بين الحقيقة والزيف، الأخبار وكتابة الرأي، الحقائق والدعاية، الانفتاح والتخلف، المساءلة والإفلات من العقاب، الوضوح والارتباك. بإمكان أي من القراء الأوفياء العرب أن يتخذ من صفح بلاده مثلا لتقديم قراءة عن الأكاذيب التي مارسها الحكومات وقدمتها كحقائق مسلم بها. ونهت المال العام، إن لم تكن قوية ماليا اقتصاديا وجوديا في إعادة ضبط

عدهم كافيا من أجل استمرار الصحافة بمسؤولية وحساسية عالية، لكن ذلك ما متاح لنا اليوم من أجل المحافظة على القيم.

من عام آخر والصحافة تعيش زمنا ليس عادلا بحقها، لأن المتلاعبين من السياسيين "أضف إليهم رجال الدين في العالم العربي" قد تعلموا كيفية طمس الحقيقة.

فبدلا من أن يكون ما تنتشره الصحف موضوعا للنقاش العام الشرعي والضروري، تقوم حكومات "ديمقراطية" بمحاسبة الصحف على نشر المعلومات، بينما يتم اعتقال الصحافيين ومطاردتهم في العراق وإيران وتركيا... وهناك من أخذ زمام المبادرة للتكلم بالصحافيين ومحاربة قلب الزمن وكأننا في عالم مغلق، كما يعتقد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، فأخر إحصائية تشير إلى وجود 68 صحافيا في السجن التركي لأنهم خارج مزاج الرئيس.

إن الصحف وفق تعبير تشارلز فيرغيسون مخرج فيلم "ووترغيت" لا تستطيع كشف مواضع الفساد والتزوير وصحيح أيضا أن هناك القليل ورابحة تجاريا.

كرم نعمة
كاتب عراقي
مقيم في لندن

نجحت الحكومات والسياسيون على مدار العام الماضي في طمس الحقيقة، عبر التهرب من الإجابات التي ينتظرها الناس وترويج الأكاذيب، مع أن الصحافة الجيدة والمسؤولة هي كل ما تبقى للجمهور في اتخاذ طريق الحقيقة والتبادل الحر للمعلومات، لكن دم الحقيقة ما زال يهتر، ولم تنجح الصحافة في منع عملية القتل المستمرة للحقيقة.

صحيح أن صانعي الأكاذيب في تصاعد والمتلاعبون بالعقول يقوون مراكزهم بالمال، بل وصل الحال إلى أن وسائل الإعلام التي حافظت على الأخبار الصادقة القوية تم سكرها بقوة المال والسياسة.

مع ذلك يعمل الصحافيون الحقيقيون ببسالة من أجل محاسبة الحكومات، والزمن كفيل بإعادة الكفة إليهم للمحافظة على جوهر الحقيقة وحرية تداول المعلومات بين الناس. صحيح أيضا أن هناك القليل من الصحافيين الجيدين وقد لا يكون